التنمية الإنسانية كمقاربة لتحقيق التنمية والديمقراطية: قراءة في الجدل النظري

الدكتور: أحـــمد بـاي

جـامعة باتـنة 1

مقدمة

لقد أدى تطبيق أنموذج "التنمية الإنسانية"، القائم على اعتبار الناس هم الثروة الحقيقية للأمم، ووسيلة للتنمية وغايتها، إلى التأكيد على ضرورة تمكين الناس عبر تحرير قدراتهم لكن قبلا يجب بناؤها حتى يتم توظيفها بشكل ملائم ومفيد. ويفيد ذلك بضرورة وأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية من خلال إعادة هندسة قدراتها وجعل المعادلة التنموية تقوم على دور تنموي فعال للدولة، قطاع خاص نشط ومجتمع مدني مشارك.

نميز أن الأمر من منظور "البناء"، يتجاوز المفاهيم الكلاسيكية التقليدية لمضامين الديمقراطية والتنمية، لأن كلتاهما أصبحت تجمع بين طرفي نقيض (العالمية / الخصوصية)، فالديمقراطية تقوم على قيم ومبادئ عالمية متفق حولها، وتستند في بنائها إلى الخصوصية المحلية. والأمر نفسه ينطبق على مضمون التنمية الإنسانية، التي تتجاوز منظومة القيم الغربية التحديثية التي تستهدف بالأساس الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي التي عرفت انتشارا واسعا في ظل االعولمة الاقتصادية، فقد عملت قوى العولمة اللبرالية على جعل هذه الخصوصية الثقافية الغربية بمثابة عقيدة عالمية، تخضع لها كافة المجتمعات بغض النظر عن خصوصيتها إلى منظومة تنموية بديلة إنسانية منصفة، تقوم على متطلبات المحلي.

وذلك راجع إلى التأكيد الواضح على جدلية التكامل – التفاعل، وتعزيز كل من التنمية والديمقراطية لبعضهما البعض، وهذا الارتباط تحدده معطيات كل واقع ومتطلباته.

وعليه تعالج هذه المداخلة الإشكالية التالية:

إلى إي مدي يمكن أن تتناسق كل من التنمية والديمقراطية في مضمون شامل من الناحية التأثير الإنساني هو التنمية الإنسانية ؟

المحور الأول: ضبط المفاهيم:

اولا-الديمقراطية : قراءة مفاهيمية .

إن محاولة الوقوف على حقيقة أي ظاهرة سياسية كانت أم اجتماعية،يتطلب تتبع أصولها،تطوراتها، وما ارتبطت به خلال تطورها من أحداث ساهمت في إعطائها ماهي عليه من معنى.لذلك فقد ارتأينا أنه تبعا للضرورة المنطقية لابد من تتبع الأصول التاريخية للديمقراطية، وسيرورة تطورها من كونها ذات دلالة ارتبطت لمدة ليست بالهينة بالمضامين الأيديولوجية، إلى كونها منهج حكم، انتقل من كونه ترتيبا إجرائيا يقوم على الحد الأدنى من الإجراءات إلى معنى أوسع يتجاوز حدود الاهتمام بمدخلات العملية السياسية إلى مخرجاتها.

1-جينيالوجيا الديمقراطية [*]: بغض النظر عن ظهور المفهوم في المجتمع الأثيني، فالديمقراطية لم تتبلور معالمها إلا في عصر النهضة الأوروبية، ولهذا فقد ارتبطت بمرحلة الحداثة الغربية القائمة على العلمانية والهيمنة الأيديولوجية، فظهرت الديمقراطية الليبرالية، التي أرجع "جاك شوفالييه" (Jacque Chevalier) نموذجها في مؤلفه الموسوم"دولة ما بعد الحداثة"([1]) .إلى الثورتين الأمريكية والفرنسية في القرن الثامن عشر (18)م، حيث تم بناء نظريات الديمقراطية وفقا لتصورات العقد الاجتماعي (Le Contrat Social)، القائمة على فكرة التمثيل النيابي، نظرية الفصل بين السلطات، والتعددية الحزبية [**].

---

[*] نميز في الخطاب الفلسفي بين شكلين مختلفين من الجينيالوجيا،**فالشكل الأول** يشير إلى تاريخية الأفكار،باعتماد منظور زماني متسلسل منطقي

وعقلانيا وتمثل الفلسفة **الهيجلية** النموذج الأبرز في ذلك،فقد حاول في مؤلفه " **فينومينولوجيا الروح**"المؤلف في عام1807،إستعراض الأشكال المختلفة التي اتخذها الوعي في صيرورته التاريخية انطلاقا من أبسط مظاهره إلى أرقاها.في حين يعود **الشكل الثاني** للفيلسوف" **نيتشه**"،حيث يعرض في مؤلفه"**جينيالوجيا الأخلاق**"الصادر في عام 1887،منهجا جديدا لفلسفة نقدية تهدف إلى إعادة النظر في جميع القيم السائدة في الثقافة الغربية الجديدة،وتتميز الجينيالوجيا عند" نيتشه" بكونها كتابة لتاريخ الأفكار الأخلاقية،بالقراءة الشكلية للأفكار للكشف عن خلفياتها :دوافعها ومبرراتها .وقد حاول الفيلسوف الألماني "**مارتن هيدغر**"إنجاز قراءة خاصة لفلسفة"نيتشه"،ويعتبر "**هيدغر**"بان منهج التفكير الجينيالوجي يعبر عن **استذكار، أو خطوة إلى الوراء** وأفصح عنها في نص" **الهوية والاختلاف**"عام 1957م .

([1]) Jaque Chevalier, **L'état post moderne**, 2eme édition, Paris : L.G.D.J.Série politique35, 2004, pp 136-137.

([**]) يشار هنا أن ليبرالية القرن(18) ليست ليبرالية القرن (20)، فقد ظهرت اختلافات حول التعبير المؤسسي، والأشكال التنظيمية للديمقراطية، فمثلا إذا نظرنا في موضوع التمثيل النيابي والذي يؤخذ عادة كأحد مسلمات النظام الديمقراطي نجد أن "**جان جاك روسو**" يعتبره كتشويه للديمقراطية، ويؤدي إلى إقصاء الشعب عن أدارة أموره وأنه ينقل واقعيا السيادة من الشعب إلى البرلمان، فالسيادة الحقيقية هي في يد الشعب لا الحاكم.

غير أن سيادة الإطار الفكري ما بعد الحداثي،كنسق فكري مفتوح، تغيب فيه الثنائيات[*]،التي كانت تغذيها الأيديولوجيات المحكومة حسب " جون فرانسوا ليوتار" (Jean François Lyotard) بالسرديات الكبرى أو الأنساق الفكرية المغلقة([1]). شكل فارقا مهما في دراسات الديمقراطية، لتعاد صياغتها باعتبارها قيمة عالمية، تطبق وفق خصوصيات الشعوب، ومبادئ المجتمعات وأديانها. وتستند إلى إرادة الشعوب المعبر عنها بحرية في تحديد النظم السياسية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بها، ومشاركتها الكاملة في جميع نواحي حياتها.

2-تعريف الديمقراطية: يعكس تعدد المراحل التي تبلورت خلالها مفاهيم مختلفة للديمقراطية، تعددية واختلاف في تعاريفها. فقد شكلت مجالا للسجال والمراجعة الأكاديميين، ومع ذلك فجوهر الديمقراطية ظل يقوم على اعتبارها" نهجا للحكم يتضمن معادلة لاتخاذ القرارات طرفيها الحاكم والمحكومين، تقترن بقيم المساواة، الحرية، والعدالة"([2]). ويعبر عن ذلك "علي خليفة الكواري" بأن: "الديمقراطية المعاصرة اليوم أبعد من أن تكون عقيدة شاملة، وهي أقل من أن تكون نظاما اقتصاديا واجتماعيا له مضمون عقائدي ثابت، إن الديمقراطية المعاصرة منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها (...). وقد تمكنت الديمقراطية المعاصرة من خلال تحرير نفسها من صفة الجمود، ونفي شبهة العقيدة، أن تصبح منهاجا عمليا وواقعيا يأخذ عقائد وقيم المجتمعات المختلفة في الاعتبار، ويراعي مرحلة الممارسة الديمقراطية والنتائج المطلوب تحقيقها من نتائج الحكم الديمقراطي"([3]).

([*])تتسم ما بعد الحداثة كإطار فكري رافق ظهور فترة العولمة بالنسق الفكري المفتوح، حيث لا توجد ثنائيات على غرار الاشتراكية أو الرأسمالية، القطاع العام والقطاع الخاص، الأطر المادية أو الأطر المعنوية، بل هناك متغيرات متعددة تتفاعل وفق نموذج توفيقي حسب "**السيد يسن**" كالجمع بين القطاع العام والخاص في نسق اقتصادي واحد، الجمع بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، التوفيق بين الخاصة والعمومية، وتعبر عنه حركة الطريق الثالث التي تعني التأليف الخلاق بين حركة الرأسمالية وبعد العدالة الاجتماعية. وفي مؤلفه **الوضع ما بعد الحداثي:تقرير حول المعرفة**،الذي يعتبر القاعدة الأساسية للدراسات مابعد الحداثية،تناول"**فرانسوا ليوتار**"موضوع العلم كشكل أولي للمعرفة يعتمد على ماأسماه السرديات الكبرى،وهي الأطروحات التي يفترض أنها تمثل الحقائق بما تحتويه من نظريات تفسيرية شاملة عن كل الظواهر الطبيعية والإنسانية حيث أكد أنها لا تمثل الحقيقة المطلقة وعوضها بما أسماه السرديات الصغرى المفسرة للأحداث بصورة وقتية،ظرفية،عارضة،و موضوعية،لا تدعي العالمية والحقيقة المطلقة ومرد ذلك لاستحالة التجانس بين ماهو موجود وبين معتقدات كل فرد.

([1])Jean François Lyotard,**The post modern condition :A report on knowledge**,Manchester:Manchester University press,1984,p81.

([2]) علي الدين هلال، "**مفاهيم الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث**". في علي الدين هلال وآخرون، **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 35

([3])علي خليفة الكواري، " قراءة أولية في خصائص مفهوم الديمقراطية المعاصرة ". في علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 14.

لقد ركزت الخطابات السياسية الراهنة على ضرورة مقاربة مفهوم الديمقراطية من حيث نتائجها، إذ تشكل الحرية هدفا أساسيا لذلك، حيث ورد ذلك بشكل مباشر في إعلان "فيينا" لحقوق الإنسان، الذي أشار أن: "الديمقراطية تتأسس على حرية معبرة عن إرادة الشعوب في تحديد أنظمتهم السياسية الخاصة، اقتصادية، اجتماعية وثقافية ومشاركتهم الكاملة في مجريات حياتهم"([1]).

إن إعادة تعريف الديمقراطية جاء في سياق إعادة إحياء النظرية الليبرالية، وسيادة البراديغم الديمقراطي، فهي ترتبط بفكرة الحوكمة (Governance) ، التي تعتبر كصيغة حكم ونمط من أنماط اتخاذ القرار، تقوم على التفاوض بين أطراف ثلاثة هي مؤسسات الدولة، تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص([2]). يشارك فيها الشعب في صياغة السياسة العامة، وتعمل ضمنها الدولة بمسؤولية وتخضع من خلالها للمحاسبة على قراراتها وأعمالها"([3]). ليكون بذلك هدف ابتكار نظرية الديمقراطية القائمة على المشاركة هو تفعيل الرقابة الشعبية، الشفافية والحصول على المعلومات ودور المساءلة، من خلال تفعيل أداء المواطن السلبي الذي يتحدد تبعا لمنطق الحقوق السلبية، الذي ساد وفقا للنظرية التقليدية، في حين يتمتع الممثلون المنتخبون بأكبر هامش من الاستقلالية في عملية صنع القرارات السياسية([4]).

يرى أنصار هذه المقاربة أن فاعليتها تستمد من قيامها على أساس تشاركي، ومن جوهرها القائم على الحرية([*])، ويمكن القول أن ديمقراطية المشاركة تستهدف "دمقرطة" الديمقراطية نفسها، و"التخلص من الخيارات البيروقراطية السائدة على المستوى المحلي، عن طريق المساءلة، الرقابة، والتفاعلية... لأنها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجالس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق"([5]).

ويعزز "لاري ديموند" إقرار هذا التوجه الديمقراطي التشاركي، حيث يعتبر في هذا الصدد أن المفاهيم الانتخابية للديمقراطية، زادت في استبعاد العديد من الفئات من ممارسة حقوقهم الديمقراطية. ويتساءل انطلاقا من اعتبار أن الديمقراطية الليبرالية هي أفضل الحكومات، هل يكفي أن تتقلد الحكومات السلطة من خلال انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية ؟ . وفي إجابته عن هذا التساؤل، يقدم نظرة عامة عن واقع الديمقراطية الليبرالية في الديمقراطيات الصناعية، والتي لا تلتزم غالبا بمعايير الديمقراطية الليبرالية، من حيث الحرية الشخصية، استشراء الفساد، المحسوبية، وعدم المساواة في الوصول إلى السلطة السياسية، ناهيك عن لامبالاة المنتخبين وغياب الاستجابة الكاملة لمطالب المواطنين. لذلك فهو يرى بضرورة النظر للديمقراطية بأنها ظاهرة تنموية تحقق التنمية الاقتصادية، وتحل المشاكل الاجتماعية، ويقر بأن طرح مفهوم رأس المال الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية باعتباره موردا هاما للتعامل مع المشاكل التي تبدو مستعصية كالفقر، الاغتراب، وتحقيق

الأمن الشخصي ما يجعل من رغبة الأفراد ملحة في دعم الديمقراطية حتى في حالة عدم فهمهم للإجراءات المؤسسية الديمقراطية. وذلك انطلاقا من دافع الرغبة في الحرية([6]).

ومن الأفكار المؤيدة لهذا الطرح، أطروحة كارول باتنام (Carole Patnam)، الذي ينطلق في طرحه من نقائص الديمقراطية- بخاصة أوجه قصور الديمقراطية التمثيلية- ليصل إلى ميزات ديمقراطية المشاركة، باعتبار أن النموذج الديمقراطي التشاركي يقوم على مدخلات تتسم بأعلى درجات المشاركة، والمخرجات التي تكون في شكل سياسات وقرارات، وتصل إلى حد تنمية القدرات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، وذلك حتى تكون هناك تغذية راجعة من المخرجات إلى المدخلات([1]).

إذن يشمل البعد الموضوعي الموسع للديمقراطية أهدافها من حيث نتائجها الإنسانية، وبناء قدرات الأفراد، باعتبارها وسيلة لتحقيق التنمية كغاية كل نظام سياسي،كما أنه يوسع نطاق الحقوق التي ينبغي للديمقراطية حمايتها لكي تشمل الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية،حقوق الجندر والتنمية([7]) .

ثانيا-في مفهوم التنمية الانسانية:

يعد مفهوم التنمية من أهم المفاهيم العالمية في القرن العشرين،وقد ظهر كفرع مستقل من النظرية الاقتصادية يطلق عليه اقتصاديات التنمية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،، وفي نهاية ستينات القرن الماضي انتقل إلى علم السياسة، وظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان المتخلفة تجاه الديمقراطية. وتطور لاحقا ليشمل مختلف الجوانب: اجتماعية، ثقافية، بيئية ليصل في نهاية المطاف إلى مضمون شامل هو التنمية الإنسانية.

1-التنمية :مقاربة معرفية.

يشير مصطلح التنمية في أبسط معانيه إلى "الانتقال المقصود من حال إلى آخر أفضل بكل المقاييس خلال فترة زمنية معينة يحددها المجتمع" ([8]). وتعرفها هيئة الأمم المتحدة 1955م بأنها: "العملية المرسومة لتقدم المجتمع جميعه اقتصاديا واجتماعيا، إعتمادا على إشراك المجتمع المحلي ومبادأته"، وفي عام 1956م عرفتها بأنها "توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية ولمساعدتها في الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع"([9]).

([1]) Carole Patnam, « Participation and democratic theory », in Robert A. Dahl ,et- al, **The Democracy Source Book**, op.cit, p 42.

ومن تعريفاتها أيضا أنها "العملية التي تهدف لإحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد، في نوعية الحياة لكل أفراده (...)، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة"([10]).

تجمع التنمية وفق هذا التعريف بين بعدين أحدهما كمي والآخر يُعنى بالتغيير النوعي، إذ يهدفان لزيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والمتزايدة لأفراده. وقد جاء الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، مؤكدا على المفهوم المتكامل والشامل للتنمية، معتبرا أن : "التنمية سيرورة شاملة، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وسياسية، تهدف إلى تحقيق تقدم مستمر في حياة جميع السكان ورفاهيتهم. وهذه السيرورة تقوم على أساس مساهمة جميع الأفراد بشكل نشيط وحر في عملية التنمية، وعلى أساس التوزيع العادل لعائداتها"([*]). ويشير هذا التعريف إلى العناصر الآتية:

- التنمية هي عملية متعددة الأبعاد.
- تهدف التنمية إلى إحداث التغيير الايجابي في حياة أفراد المجتمع.
- وتشمل المساهمة في العملية التنموية الإشراك الواسع لجميع المواطنين والقائم على الحرية.
- التوزيع العادل لعوائد التنمية بين جميع الأفراد وفق مبدأ "العدالة الاجتماعية".

2- الحدود المعرفية للتنمية الإنسانية: يعتبر مضمون التنمية الذي جاء به برنامج الأمم المتحدة للتنمية في عام 1990م، أوسع من مفاهيم التنمية حتى تلك التي تركز على الإنسان، ضمن هذا السياق الأوسع، صاغ "أمارتيا سان" (Amartya Sen)، منظور الحرية للرفاه الإنساني على أساس أن: "التنمية عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر، فالتنمية تتطلب استبعاد المصادر الأهم لغياب الحرية وهي الفقر، الاستبداد، كفقر الفرص الاقتصادية، والحرمان الاقتصادي، وإهمال الخدمات العامة، وأيضا غياب التسامح، وتفشي استبداد الدولة"([11]).

وفي سياق هذه المقاربة، يمكن التعرف إلى خمس حريات وسائلية جديرة بالاعتبار حين صياغة السياسات العامة، وهي على التوالي: الحريات السياسية، الإمكانات الاقتصادية، الفرص الاجتماعية، ضمانات الشفافية، والأمن الحمائي([12]).

وتعكس هذه الحريات مجتمعة، الإستراتيجية التنموية التي يطرحها مفهوم التنمية الإنسانية. وباختصار يمكن إدراج ستة مؤشرات أساسية غير قابلة للتجزئة للتنمية الإنسانية وهي([13]):

-التمكين (Empowerment) : ويكون بتوسيع قدرات المواطنين وخياراتهم، وإمكانية ممارستهم لحرية الاختيار، الأمر الذي يؤدي إلى ضمان مشاركتهم الفعلية في القرارات التي تتعلق بحياتهم وتؤثر فيهم.

-التعاون (Cooperation) : وفيه تضمين لمفهوم الانتماء والاندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي في نطاق مجال أوسع هو التفاعل الاجتماعي.

-العدالة (Justice) : وتتمثل في الإمكانات والفرص المتساوية المتاحة أمام الأفراد، إلى جانب العدالة التوزيعية الخاصة بالدخل والاستفادة من نتائج التنمية.

-الاستدامة (Sustainability): وتتضمن القدرة على تلبية حاجيات الجيل الحالي، دون المساس بحق الأجيال القادمة في العيش الكريم.

-الأمن الشخصي (Personal Security) : ويتضمن الحق في الحياة بمنأى عن أي تهديدات.

-الإنتاجية (Productivity): المشاركة العاملة للشخص في عملية توليد الدخل وربح العمل.

2.أ - مقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية:

"الناس هم الثروة الحقيقية للأمم"، أوجز تعبير عن مضمون التنمية الإنسانية، وهو يمثل رؤية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، الذي طور المفهوم في تقريره الأول عام 1990م، بتقديمه رؤية تعكس التوجه الإنساني للتنمية تقوم على تمكين الإنسان من تحقيق ذاته عن طريق "بناء قدراته والاستفادة من هذه القدرات"([14]). بحيث يكون بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق عن طريق، العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة، والتمتع بمستوى مناسب من الدخل، ويمكن أن تتعدى هذا الحد الأدنى إلى آخر أوسع من خلال التمتع بالحريات والحقوق السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية لجميع الناس دون تمييز. أما الاستفادة منها فتكون بالتوظيف الكفء لهذه القدرات في جميع مجالات النشاط الإنساني: الإنتاج، السياسة وفعاليات المجتمع المدني([15]).

ويقودنا التعريف الشامل للتنمية الإنسانية لاستخلاص الدلالات الآتية:

- يتمهد السبيل إلى تعزيز الخيارات الإنسانية، عبر اكتساب القدرات، وتنوع الفرص المتاحة لاستخدامها.
- يعبر مصطلح "الخيارات" عن مفهوم أرقى هو الاستحقاقات، أو الأحقيات، والذي يعبر عن حق البشر الأصيل في هذه الخيارات([*]) .فللبشر في فلسفة التنمية الإنسانية وبمجرد كونهم بشرا حق أصيل في العيش الكريم ماديا ومعنويا ([16]). وانطلاقا من هذه الفكرة يفرق "أمارتيا سن" بين الفقر المادي والفقر المعنوي، باعتبار أن حاجة الإنسان ليست مادية فقط، وإنما هي معنوية كذلك تشمل الاستمتاع باحترام الذات وضمان حقوق الإنسان وحرياته الأساسية([17]).

- من المنظور الإنساني، يعتبر النمو الاقتصادي مدخلا ماديا لتحقيق التنمية الإنسانية، لكنه لا يعد هدفا في حد ذاته، فقد ورد ضمن تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 1996م، بأن "النمو قد يقضي على فرص العمل بدلا من إيجادها، وقد يتحيز للأقوياء بدلا من تخفيف حدة الفقر، وقد يكتم صوت الناس بدلا من أن يعليه (...)، إن النمو الاقتصادي الذي يقضي على فرص العمل (...)، لن يؤدي إلى تنمية إنسانية"([18]).
- إن التركيز على الخيارات يؤدي إلى تبيان مدى الأهمية التي تكتسيها مشاركة الناس المباشرة في جميع مراحل العملية السياسية: صنع القرار، تنفيذه وتقويمه، لأن ذلك يمس حياتهم بشكل مباشر.

2. ب - معادلة التنمية الإنسانية: تقوم معادلة التنمية الإنسانية على توافر طرفين أساسيين، وهما([19]):

- **الطرف الأول**: ويتمثل في القدرات الإنسانية (Human Capabilities).
- **الطرف الثاني**: وهو الفرص الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية المتاحة والممكّنة للإنسان.

وتتم تنمية وبناء القدرات والفعاليات([*])، عن طريق تنمية الموارد البشرية: التغذية الجيدة، الصحة، التعليم، واكتساب المهارات واستخدام هذه القدرات والاستفادة منها، عن طريق الفرص المتاحة والمتوفرة لذلك: كفرص المشاركة السياسية، المشاركة الاقتصادية والاجتماعية وهدفها الإنتاجية والتمتع بأوقات الفراغ([20]). ويكون خلق الفرص الاقتصادية، عن طريق توفير العمل، أو منح القروض أو المشاركة بين القطاعات العمومية كالبنوك مع أصحاب المشاريع الخاصة،، في حين الفرص السياسية تقوم على مدى توافر الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية، كما تقوم الفرص الاجتماعية على الانضمام إلى تنظيمات المجتمع المدني، والانخراط في حياة المجتمع([21]). وبذلك يكون مفهوم التنمية الإنسانية الذي بدأ يتبلور بصورة جلية منذ 1990م، ضمن أدبيات الأمم المتحدة، يتطابق مع ما جاء به الفلاسفة الأوائل، فقد عبر "أرسطو" (Aristote)(322-384)م عن ذلك بقوله "من الواضح أن الثروة ليست هي المنفعة التي نسعى إلى تحقيقها، فهي مفيدة فحسب، بقصد الحصول على شيء آخر"([22]) ([**]) .

وفي التحليل النهائي، يمكن القول أن التنمية من منظور إنساني هي([23]):

- تنمية الناس: وتشمل بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية.
- من قبل الناس: تمكين الناس من المشاركة في العمليات التي تهم حياتهم.
- ومن أجل الناس: مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس بالعدل والمساواة

وبناء على ما سبق فإن هذه النظرة الشاملة لمضمون التنمية، تفيد بتعدد أبعادها وارتباطها لتشكل منظومة متكاملة ومنه يمكن أن ننظر للتنمية الإنسانية من زاويتين أو منظورين: أولهما مادي (اقتصادي واجتماعي)، وثانيهما سياسي قيمي. فمن المنظور المادي يمكن اعتبارها العملية التي بموجبها يتم توفير الموارد الاقتصادية وتحقيق الاستفادة المادية، مترافقا مع التغير النوعي الهيكلي في الإنتاج، الذي ينعكس بدوره على الحياة الاجتماعية.

من منظور التنمية الإنسانية فإن توافر الأبعاد المادية والقيمية للتنمية هو أمر ضروري ليتمتع الأفراد بخياراتهم وتوسيعها، الأمرالذي يفضي إلى تجاوز التساؤل عن العلاقة السببية،أو بمعنى آخر الأولوية لمن؟ هل هي للبعد المادي والمعبر عنه بالتنمية الاقتصادية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية أم للبعد السياسي والمعبر عنه بالديمقراطية كضمانة لتحقيق كافة الأبعاد القيمية الأخرى .

المحور الثاني: ثنائية التنمية الاقتصادية والديمقراطية :جدلية التأثير.

يعد تحديد الأطر السياسية الملائمة للتنمية([*])، من أهم الإشكاليات التي تنطوي عليها المناظرات التي تتمحور حول مسببات وأسباب التنمية، وإذا كانت هذه الإشكالية قد ظهرت منذ قيام الدولة الوطنية أو دولة ما بعد الاستعمار في العالم الثالث إلا أن التحولات الراهنة التي طرأت على طبيعة النظام الدولي([**])، قد أدت إلى تعميق حدة هذا الجدل عبر إنتاج مشاهد عالمية جديدة، ولا سيما في مجال التغير في الأفكار-المعرفة، والقيم([24]).فقد صاحب ذلك ظهور ثورة قيمية بالإنتقال من القيم المادية إلى ما بعد المادية، وأصبحت التنمية وفقا لهذه التطورات، عبارة عن مفهوم تطوري ذات جوانب متعددة ومتداخلة، تتفاعل فيما بينها بغض النظر عن ماهية المحور الذي يدور حوله هذا التفاعل. وبناء على ذلك يمكن التساؤل عن ماهية المتغير الأهم في تحقيق التنمية([25]) ؟ .وبعبارة أخرى، ما هي نقطة البدء في عملية التنمية الإنسانية، هل هي الجوانب المادية (الإقتصادية والإجتماعية)، أم الجوانب القيمية (السياسية) ؟.

في إجابتها عن هذه الإشكالية، اختلفت التصورات والرؤى حول طبيعة هذه العلاقة، فهناك من يرى بأسبقية الأطر المادية، وهناك من يسلم بأسبقية الجوانب السياسية، ولهذا سنحاول التطرق إلى أهم المبادئ، الفرضيات، والأسس التي يقوم عليها كل تيار .

أولا- الأنموذج التحديثي والمتطلبات الإقتصادية للديمقراطية :المضامين النظرية .

ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن، تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية، ظهر الأنموذج التنموي التحديثي في الفكر الغربي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية على التنمية السياسية، وساد في الفترة اللاحقة بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تفرعت عنه أدبيات الاقتصاد السياسي، في

نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، التي ترى بالترابط بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي.

و يمكن تعريف عملية التحديث، حسب "رونالد أنجلهارت" (Ronald Inglehart) و" كريس ويلزل" (Chris Welzel)، على أنه: "مجموعة متلازمة من التغيرات الإجتماعية، المرتبطة بالتصنيع، والتي تتصل بجميع جوانب الحياة: التخصص المهني، إرتفاع مستويات التعليم، إرتفاع متوسط العمر المتوقع، والنمو الإقتصادي السريع، والتي تؤدي إلى إنشاء عملية التعزيز الذاتي لتحويل الحياة الإجتماعية، وعلى المدى البعيد صنع المؤسسات السياسية الديمقراطية"([1]).

تعود الجذور الفكرية لنظرية التحديث إلى عصر التنوير (1795-1979)م في أوروبا، وقد كان "أنطوان دي كوندورسيه" (Antoine de Condorcet)، أول من ربط علنا بين التنمية الاقتصادية والتغير الثقافي والديمقراطية، وقد شكل أفضل مسار للتحديث، محل تنافس شديد بين "آدم سميث" و"كارل ماركس"، ففي حين دعا الأول إلى الرأسمالية، قام الثاني بالدعوة إلى الشيوعية، وبغض النظر في اختلافها حول مسار التحديث، إلا أنه كان ثمة اتفاق بينهما مفاده أن الآثار السوسيو – إقتصادية الناجمة عن التقدم والإبتكار التكنولوجي، ستمتد إلى المؤسسات الثقافية والسياسية، وفي هذا السياق يعتبر "أنجلهارت"و "ويلزل" أن "ماركس" كان أكثر وضوحا فيما يخص هذه النقطة، فقد اعتبر أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية، هي محدد أساسي للتغيرات الطارئة على التوجهات القيمية للناس، فالقيمة السائدة في المجتمع والتوجهات والمعايير الأخلاقية تشكل "البنية الفوقية الأيديولوجية"، التي تعكس الأسس الإقتصادية – الإجتماعية المجتمعية ([2]).

وقد عادت الإصدارات المتنافسة حول التحديث، إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية لكنها في هذه المرحلة ظهرت بقوة تبعا للتعارض الأيديولوجي،وفي الولايات المتحدة الأمريكية، ظهرت نسخة من نظرية التحديث تنظر إلى التخلف باعتباره نتيجة مباشرة للخصائص الداخلية للدول المتخلفة، وخاصة منها الإقتصاديات التقليدية، ويرمي هذا المنظور الليبرالي إلى تجاوز حالة التخلف وبناء التنمية عن طريق التحول النمطي من التسلطية إلى الديمقراطية وإحلال القيم الحديثة محل التقليدية منها([3]). غير انه تم انتقاد هذه النظرية بشدة من قبل منظري مدرسة التبعية، حيث اعتبروا أن هذه النظرة التحديثية هي نوع من اليوتوبيا النظرية.

([1]) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, " How Development Leads to democracy: what we know about modernization", op.cit,pp34 -35 .

([2]) Ronald Inglehart and Christian Welzel, **Modernization, cultural change and democracy , the human development sequence**, New York: Cambridge University Press, 2005, p 17.

([3]) Dean C. Tipps, « Modernization theory and the comparative study of societies: a critical perspective", **Comparative Studies in Society and History**, vol (15), Issue (2), March 1973, p 200

1- الأبعاد الاقتصادية للإنتقال نحو الديمقراطية: نظرية التحديث الكلاسيكية.

يرى التيار التحديثي الكلاسيكي، أن التنمية يمكن أن تحدث في ظل نظام ديمقراطي، كما يمكن أن تقوم في إطار نظام سياسي تسلطي([1]). لكن بمجرد أن يحقق النظام السياسي النمو الاقتصادي، فإنه يكون قد كون الأساس الإقتصادي، الذي يمكنه من توسيع نطاق المشاركة السياسية تدريجيا، إلى فئات إجتماعية أوسع، والوصول إلى تلك المرحلة يؤدي إلى نشوء الحاجة إلى تحقيق قدر من اللامركزية والديمقراطية لضمان استمرارية عملية التنمية([2]).

ورغم تماثل المنطلقات الفكرية لأنصار التيار التحديثي الكلاسيكي، إلا أن هناك ثمة نقاط اختلاف لم تحظ بالإجماع حولها، ولذلك فقد انقسموا إلى إتجاهين أساسيين([3]):

الفريق الأول :ينظر إلى متطلبات الديمقراطية، على أنها إقتصادية – إجتماعية، وسبب ذلك يعود إلى توفير التنمية الاقتصادية للشروط القاعدية التي تقوم عليها المشاركة السياسية من ارتفاع في مستوى التعليم، الزيادة في الدخل، والحراك الوظيفي من جهة، ومن جهة أخرى فهي توفر التنظيمات الجماعية ([4]).

ويقترح "هنتغتون" في ذلك تصورا عمليا تيا، يقوم على تأثير التنمية الاقتصادية على الإستقرار السياسي، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى اللااستقرار، بعدها النظام السياسي تحت تأثير اللااستقرار، يجب أن يتحرك نحو الديمقراطية من خلال المأسسة ([5]).كما يظهر في الشكل الموالي،وقد أعطى لهذا التصور([*])بعدا "أمبريقيا" في كتابه "الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن

([1]) Scott Mainwaring and Anibal Pérez – Linan, « **level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 »,** working paper 302, Kellogg institute for international Studies, February 2003, p 02.See also: Scott Mainwaring and Anibal Pérez – Linan, « level of development and democracy: Latin American exceptionalism 1945-1996 »,**COMPARATIVE POLITICAL STUDIES,**vol(36),n°(9),October2003,pp1031-1067.

([2]) Bruce Bueno de Mesquita and George W. Downs. "Development and Democracy", **FOREIGN AFFAIRS**, vol(48), N°(05), sep – October 2005, p 78.

([3]) نجلاء البيومي الرفاعي، "التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان"،رسالة ماجستير،جامعة القاهرة،كلية الإقتصاد والعلوم السياسية،2004، ص 48.

([4])جلال عبد الله معوض، مرجع سابق الذكر، ص ص 11-12.

([5])Chen Liang-Chih E, " **Development First, Democracy Later,or Democracy First,Development Later:The controversy over development and democracy**",Paper presented at the annual meeting of the institute for the study of democracy, (24 February,2007),U.S.A, Irvine,California:University of California,p18.

([*]) أي اعتبار أن التنمية لاقتصادية تؤدي إلى قيام العديد من الهيئات التطوعية المستقلة، وتمارس دورا مزدوجا من جهة يكون دورا رقابيا، ومن جهة أخرى تشجع على المشاركة السياسية، وإيجاد رأي عام واعي، يتمتع بمهارات سياسية عالية، لتساعد على قيام نظام حكم ديمقراطي.

العشرين"، الصادر سنة 1991م، حيث يرى بأنه "قد أثرت العوامل الاقتصادية على الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي بثلاث طرق:

أولا: أدت الطفرة التي شهدتها أسعار النفط (...) إلى انتكاسات أضعفت الأنظمة الشمولية.

ثانيا: حققت دول عديدة مستويات عالية من النمو الاقتصادي في أوائل السبعينيات مما مهد الطريق لقيام الديمقراطية، ويسر الانتقال إليها.

ثالثا: أدى النمو الاقتصادي الشديد السرعة إلى زعزعة الأنظمة الشمولية في عدد من الدول، فأجبرها على القيام، إما بالتحول الديمقراطي الليبرالي، أو تكثيف حدة القمع، (...).و موجز القول أن النمو الإقتصادي مهد السبيل لقيام الديمقراطية،

وأدت الأزمات الناجمة إما عن النمو السريع او عن الركود الإقتصادي إلى إضعاف النزعة الشمولية"([1])([*]).

الفريق الثاني : يرى أنصار هذا الفريق أن التنمية الاقتصادية تؤثر بقوة على طبيعة النظام السياسي، فقد تزدهر الديمقراطية بمجرد توافر حد أدنى من المتطلبات والمعبر عنها بالمؤشرات الاقتصادية، ويعد "سيمور مارتن ليبست" أول من أشار إلى هذا الارتباط مستخدما في ذلك نموذجا مبسطا، أدرج فيه عدة مؤشرات تعبر عن التقدم الإقتصادي، أهمها([2]): التصنيع، مستويات الدخل، الزيادة في الثروة العامة للمجتمع، التحضر، التعليم، وقام في كتابه "الرجل السياسي" في 1964م بتصنيف الدول بناء على مدى اقترابها أو ابتعادها عن الديمقراطية([*])، وانتهى إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي، هي الدول الديمقراطية المستقرة، بينما تسود الأنظمة

([1]) صامويل هنتنغتون، **الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الكويت ومصر:دار سعاد الصباح للنشروالتوزيع، 1991، ص 20.

([*]) في تحليله لأثر النمو الاقتصادي على التحول نحو الديمقراطية، يفرق "هنتنغتون" بين الثراء الناجم عن التصنيع، والذي يسهم في هذا التحول، وذلك الناجم عن الريع، والذي لا يؤدي إلى التحول الديمقراطي، بحيث تتراكم مداخيل الريع لدى الدولة، وتزيد من قوة بيروقراطيتها، وتحد من الحاجة إلى فرض الضرائب، وبالتالي السير وفق مبدأ "لا ضرائب ولا تصويت"، وعلى الطرف النقيض أدى النمو الاقتصادي القائم على التصنيع، إلى إحداث تغيرات قيمية وبنيوية (اتساع الطبقة المتوسطة) ما أدى إلى تشجيع التحول الديمقراطي.

([2]) عدنان الهياجنة، مرجع سابق الذكر، ص 20.

([*])قسّم "ليبست" الدول إلى أربع فئات هي:

أ. ديمقراطيات أوروبية مستقرة وناطقة بالانجليزية.

ب. ديمقراطيات أوروبية غير مستقرة وناطقة بالانجليزية.

ج. ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة في أمريكا اللاتينية.

د. ديمقراطيات مستقرة في أمريكا اللاتينية.

الدكتاتورية البلدان المتخلفة([1]). ومرد ذلك حسب "ليبست" هو أن "الطبقات الفقيرة لا تهتم غالبا بالانضمام إلى التنظيمات التطوعية، كما أنها أقل استعدادا لتلقي المعلومات والإهتمام بالشؤون العامة"([2]) .وقد أقر علاقة خطية إيجابية بين مستويات التنمية الإقتصادية والتحول نحو الديمقراطية، وأكد أن إستقرار وترسيخ الديمقراطية يتوقف على فعالية وشرعية النظم السياسية كشرط أساسي إلغائي([3])(انظر الشكل الموالي).

وفقا لهذه القراءة، فإن نشوء الديمقراطية أو بدايات التحول الديمقراطي سببها **تقدم خطي أوارتباط خطي ايجابي (Linear Correlation)**نحو التحديث الإقتصادي والإجتماعي، وبعبارة أخرى، فإنه بتحصيل النظام التسلطي لمستوى معين أو عتبة (Threshold) للتنمية الإقتصادية وما يصاحبها من نضج إجتماعي فسيصبح حتما ديمقراطيا([4]).

وبصفة عامة يمكننا الحكم على قوة الحجة التفسيرية لنظرية التحديث والتنمية السياسية بحيث تظهر العديد من تجارب التحول نحو الديمقراطية، أن بدايات عملية الإنتقال الديمقراطي قد تمت وفق الفرضية التحديثية "التنمية أولا والديمقراطية في وقت لاحق"([5]).

2. ضرورة التنمية الاقتصادية لترسيخ الديمقراطية : في إطار استناد كثير من الأدبيات إلى منهج الإقتصاد السياسي في محاولة لفهم الأبعاد الإقتصادية للتحول الديمقراطي، تم النظر إلى أن معالم هذا التحول تتحدد وفقا للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الإقتصادية والسياسية([6]) .وقد أظهرت هذه الأدبيات استمرارية للدراسات التحديثية، وينظر من خلالها إلى التفاعلات السياسية باعتبارها تخصيص للموارد النادرة ([7]).

ومن الدراسات التي تناولت العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والتحول الديمقراطي بشكل معمق، دراسات "ادم برجيفورسكي" "Adam przeworski" و"فرناندو ليمونجي" (Fernando Limongi)، وتنطلق هذه الدراسة بناء على أن معظم الدراسات التحليلية الكمية التي سعت لاختبار فرضية

([1]) Seymour Martin Lipest,"Political man: the social bases of politics",in Robert Dahl et Al, **The Democracy Source Book**, op.cit, p 57.

([2]) Seymour Martin Lipest, **Political man**, New York: Double Day Company, 1983, pp 42-48.

([3]) Zahra F. Arat, « Democracy and economic development: modernization theory revisited", **COMPARATIVE POLITICS**, vol(21), N°(01), October 1988, p 22.

([4]) Alina Rocha Minocat, op.cit, p 04.

([5]) Liang – Chih Evans Chen, op.cit, p 16.

([6]) Adam przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio cheibub, Fernando Limongi, **Democracy and development: political institutions and well being in the world, 1950, 1990**, Cambridge: Cambridge University Press, 2000, p 35.

([7]) Gerardo L. Munch, "Democratic transitions in comparative perspective", **COMPARATIVE POLITICS**, N°(06), April 1994, p 362.

"التنمية الاقتصادية تقود إلى الديمقراطية"، تقوم على تحليل مستويات الديمقراطية، بعد عدد من السنوات تحت ظل الحكم الديمقراطي، وبالتالي فإن هذه التصاميم التحليلية، لن تفصل فيما إذا كانت التنمية الاقتصادية تشجع على ظهور الديمقراطيات الجديدة، أو تؤدي إلى إستمرارية الديمقراطية ورسوخها([1]).

قام "برجيفورسكي" و"ليمونجي" باختيار عينة عالمية وتصنيفها إلى أنظمة سياسية ديمقراطية وأنظمة سياسية استبدادية، ومن ثم تحديد جميع الحالات التي تقع في تغيير طبيعة النظام من الإستبداد إلى الديمقراطية (التحول نحو الديمقراطية في المرحلة الأولى من الانتقال) بين عامي (1950-1990)م، وقد كانت النتيجة الرئيسية هو أن التنمية الاقتصادية قد تكون مواتية لبقاء الديمقراطيات القائمة ورسوخها، ولكن ليس بالنسبة إلى إقامة ديمقراطيات جديدة([2]).

يمكن للديمقراطية أن تنشأ في ظل أنظمة فقيرة أو في ظل أنظمة غنية، أي في ظل ظروف التنمية العالية أو المنخفضة، التنوع العرقي، اللامساواة في الدخل، موارد الثروة، التهديد بالثورة، فالديمقراطية تظهر في جميع الأنظمة وفي ظروفها المتنوعة، لذلك لا يمكن أن تختزل الظروف التي تؤدي إلى اختيار خيار المأسسة أو الانتقال نحو الديمقراطية في عامل واحد([3]). ويردف قائلا بأن "وجود الديمقراطية في الأنظمة الفقيرة، يجعلها هشة، وربما معرضة للانهيار ولكن وجودها فوق عتبة تنموية معينة يجعلها غير معرضة للإنهيار"([4]). وبذلك يختلف مع منظري التحديث الكلاسيك فالتنمية من هذا المنظور لا تعتبر سببا للانتقال نحو الديمقراطية بل سببا وعاملا مساعدا على ترسيخها. ويوضح التحديثيين ذلك من خلال:

- **خط ليبست**: هناك علاقة خطية ايجابية بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية.
- **برجيفورسكي وآخرون**: الديمقراطية قد تنشأ في الدول الفقيرة والغنية، لكن استقرارها يكون عند عتبة معينة من التنمية، وقد بلغت سقف الناتج المحلي الإجمالي فوق 10.000 دولار في سنة 1996م، وهي تمثل الديمقراطيات المستقرة والغنية.

([1]) Adam Przeworski and Fernando Limongi, **"**modernization: theory and facts**", WORLD POLITICS**, vol(49),n°(2), 1997, pp 77-78.

([2]) Ibid.

([3]) José Antonio cheibub and James R Vreeland, "**Economic Development, Democratization and Democracy".** Paper presented at the 3rd international conference on "Democracy As Idea and Practice", University of Oslo, 12-13 January,2012, p 09.

([4]) Przeworski et al, **Democracy and Development: Political Institutions and Well Being in the World**, op.cit, p 97.

• **الخط الأفقي المتقطع**: يشير إلى موقع الدولة في منتصف مقياس الديمقراطية، حيث تقع الدول أو الأنظمة الإستبدادية أسفله، والأنظمة الديمقراطية في الأعلى، ويتممن خلال هذا الشكل عرض ثلاث (3) مسارات ممكنة إلى" منطقة برجيفورسكي" وهي:

1. يمكن للبلدان الإنتقال تدريجيا على طول خط "ليبست"، واضطراد الديمقراطية من خلال زيادة دخل الفرد، (يبدأ التحول نحو الديمقراطية بمجرد الزيادة في الدخل الإجمالي).
2. يمكن متابعة مسار الديمقراطية أولا، في حين لا يزال الدخل منخفضا، حتى تعتدل ومن ثم تتزايد المداخيل.
3. النموذج الإستبدادي الذي يمر بمرحلة انتقالية، وتحقيق مستويات دخل عليا تحت ظل الأنظمة الإستبدادية، ومن ثم يتحقق الإنتقال إلى الديمقراطية مرة واحدة مع تحقيق مستويات دخل مرتفعة كافية([1]).

ثانيا:الديمقراطية كإطار قيمي للبناء التنمو:المضامين النظرية لأسبقية الديمقراطية عن التنمية.

يعتبر "سن" و"جون دراز" (Jean Drèze)في مؤلفهما "الهند: التنمية والمشاركة"، بأن "ترجمة الفرص الإقتصادية إلى فرص إجتماعية هي عملية سياسية لا مفر منها"([26]). ومن منظور التنمية الإنسانية فإن جعل السياسات تقود إلى نتائج التنمية البشرية، يكون عبر "ما ينبغي القيام به" من خلال العملية السياسية، وأدى هذا الإهتمام بالبعد السياسي للتنمية الانسانية، إلى الإهتمام المتجدد بالديمقراطية كضرورة للتنمية الاقتصادية([27]).

في إطار التوجه نحو الإقرار بتأثر التنمية إلى حد بعيد بالإطار السياسي، توجه مجموعة من الأكاديميين إلى إدراج أهمية الإطار الديمقراطي بالنسبة للتنمية، وتنبع هذه الأهمية انطلاقا من كونه يؤدي إلى تهيئة الإطار الملائم، والمناخ الاستثماري وتشجيع روح الابتكار، ويوفر من الشفافية ما يمكّن من إجراء تخصيص أكثر فاعلية للموارد، والأمن والنظام والإستقرار السياسي، ويستمد أنصار هذا الاتجاه أفكارهم من علماء السياسة والإجتماع، حيث يعتبر "لوشيان باي"(Lycian Pye) ، أول من ذهب إلى اعتبار أن الديمقراطية هي متطلب أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ووفقا له فالنظم الديمقراطية تعد أفضل النظم وأكثرها قدرة على الوفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية([28]).

([1]) Ibid, p 08.

1-العلاقة الخطية بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية :

ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت إثبات مضمون العلاقة في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الإقتصادي،وفي ذلك ظهرت نوعين من الدراسات، هي:

أ-**نهج الدراسات المعيارية** :وقوامه محاولة التأسيس للروابط الممكنة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، وانطلاقا من هذا المنظور، يؤكد "إدريس جامو"(Idris Jamo)، على الترابط السببي بين المتغيرين باتجاه تأثير الديمقراطية على التنمية وفق علاقة خطية ، مستندا في طرحه على مبدأ "كل الأشياء الجيدة تسير جنبا إلى جنب"([1]).

ب-**نهج دراسات الحالة:** الذي ينطلق من "فرضية الديمقراطية أولا"، وفكرته المركزية هي أن "للمؤسسات السياسية دورا حاسما في التنمية الإقتصادية، الذي يتبلور أكثر وتزداد فاعليته في ظل الحكم الديمقراطي،وتكمن حجة أنصاره فيمايلي([2]):

- الدور الهام للمؤسسات السياسية في تفعيل الأداء الاقتصادي والاجتماعي للدولة.
- يوفر النظام الديمقراطي، حكم القانون الذي يحمي حقوق الملكية الخاصة.
- تعمل القيم التحررية: حرية التعبير،حرية الصحافة والإعلام، حرية الاجتماع وحقوق الإنسان على خلق روح المبادرة والإبداع لدى الأفراد.
- تؤدي الترتيبات المؤسسية، كالإنتخابات، التعددية الحزبية، والفصل بين السلطات إلى خلق السياق المؤسساتي والعملياتي لتأسيس التنمية الإقتصادية، وتقديم أداء اقتصادي فعال.
- الضوابط المؤسسية التي تحول دون حيازة المال العام دون وجه حق، فمن السمات المميزة للديمقراطية آليات المساءلة، تدفق المعلومات والشفافية، الإنفتاح والمنافسة.

وبناء على هذه القناعات الفكرية حول أولوية وأهمية الديمقراطية وآلياتها في تحقيق التنمية، ظهرت موجة من التفاؤل الديمقراطي،فقد ظهرت عقيدة جديدة في إطار المجتمع الدولي، وخاصة بين الجهات المانحة مفادها اعتبار الديمقراطية سبب مهم لتحقيق التنمية وعنصر ضروري لبنائها، لا نتيجة من نتائجها ([3]).

ويعبر "سعيد أدجيجوموبي" (Said Adjejumobi) عن مضمون هذا الخطاب "بالفاعلية التنموية للديمقراطية"، فقد أصبحت الديمقراطية ضمن هذا الخطاب الجديد المتغير المستقل

([1]) Idris Ahmed Jamo, "**Democracy and development in Nigeria, is there a link?**" **ARABIAN JOURNAL OF BUSINESS AND MANAGEMENT REVIEW**, Vol (03), n° (03), October 2013, pp 86-87.

([2]) Liang- Chih Evans Chen , op.cit, p 23.

([3]) United Nations Development Program, Annual report of human development 2006, "**Global partnership for development"**, New York: UNDP, Office of communications, p 05.

والتنمية الاقتصادية المتغير التابع ([1]).ويستدل بدولتي بوتسوانا وموريشيوس، وهما بلدين ديمقراطيين (حكم ديمقراطي مستقر)، حققتا نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي / الوطني (GNP) بين عامي 1965م-1990م،قدرت بـ: 8.4% و3.2% على التوالي، وذلك عكس جمهورية الكونغو ونيجيريا كدولتين غير ديمقراطيتين والتي كانت معدلات النمو فيها ولنفس الفترة (-2.2% و0.1% على التوالي([2]).

ويذهب أغلب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية التي تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية، لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الانصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة.

2. المسار من الديمقراطية نحو التنمية من منظور عملية التغير الاقتصادي:

تقوم الفرضية الأساسية لهذا التفسير النظري للإرتباط بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية على أن الأداء الإقتصادي يخضع أو يرتبط ارتباطا وثيقا بالتذبذب (التقلبات) السياسي وهي مستمدة بشكل رئيسي من دراسة "برجيفورسكي" "شيبوب" و"ألفاريز" في المؤلف "الديمقراطية والتنمية المؤسسات السياسية والرفاهية في العالم"([*]) خلالها تم التوصل إلى أن طبيعة النظام السياسي لا تؤثر بدرجة كبيرة على النمو الإقتصادي داخل الدول، ولكن من جهة أخرى فإن انعدام الإستقرار السياسي للأوضاع العامة من شأنه أن يقلل من فرض التنمية الإقتصادية ولا سيما في الأنظمة الإستبدادية.

ويمكن توضيح وتفسير أكثر:

في المراحل الأولى من الانتقال نحو الديمقراطية، يتم انخفاض الأداء الاقتصادي وسيادة أوضاع اقتصادية غير مستقرة، غير أنه وفي وقت لاحق، وبعد استعادت النظام السياسي للإستقرار،

([1]) Said Adjejumobi, « **Between democracy and development in Africa: What are the missing links?** A paper presented to the World Bank Conference on "Development Thinking in the Next Millennium", Paris, (26 – 28 June 2000), p 04.

([2]) ibid, p 05

([*]) Adam Przeworski, Michel E. Alvarez, José Antonio Cheibub, Fernando Limongi, **Democracy and Development: Political institutions and well being in the world, 1950, 1990**, Cambridge: Cambridge University Press, 2000.

والمأسسة، فإن الأداء الاقتصادي سيتحسن، بمعنى أن عملية الإنتقال الديمقراطي تؤدي إلى الإضطراب السياسي من خلال المظاهرات، الإضرابات، وهي أنشطة تؤثر سلبا على التنمية الإقتصادية لأن الأنظمة الإنتقالية تميل للتعامل مع القضايا السياسية بدلا من القضايا الإقتصادية، فتقل وتنخفض الإستثمارات الأجنبية المباشرة، تزيد البطالة، والنتيجة هي التقهقر الإقتصادي. وباستعادة هذه الأنظمة للاستقرار السياسي، وبإقامة المؤسسات الديمقراطية الانتخابية التنافسية، الضبط والتوازن، وسيادة القانون، الانفتاح والشفافية والمساءلة، فإن ذلك يخلق البيئة المستقرة والملائمة للاستثمار المحلي والأجنبي، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية.

وبالتالي فإن المسار نحو التنمية في المراحل الانتقالية هو غير مباشر، والإرتباط بين الديمقراطية والتنمية ليس خطيا فالإقتصاد يتأثر بشدة بالسياسة، ولكن ليس بطبيعة النظام السياسي، ويرتبط التغير في التنمية الإقتصادية بالتغير في النظام السياسي خلال عملية التحول الديمقراطي.

3. الديمقراطية تؤدي إلى التنمية الإقتصادية إذا اقترنت بالحرية الاقتصادية.

في سياق الجدل القائم حول دور الديمقراطية في تحقيق التنمية الإقتصادية، توصل "جاغديش باغواتي" (Jagdish Bhagwati)، إلى أن النظام الديمقراطي وما يرافقه من فعالية في حماية حقوق الملكيات والأفراد، وحكم القانون، وتشجيع الثقة بالأعمال، هو أقدر على توسيع الإنتاجية وزيادة النمو الاقتصادي، إذا ما قورنت بالأنظمة الاستبدادية، غير أن تلك الفعالية التنموية تتحقق فقط إذا ما اقترنت الديمقراطية بالتوسع في الأسواق، وبنظام إقتصادي منفتح، تقل فيه الحواجز على حركة السلع والخدمات والتكنولوجيا والأفراد، كما أنه يعتبر أن أكثر البراهين والحجج قبولا في اتجاه تأثير التنمية الاقتصادية بالديمقراطية هي تلك التي تذهب إلى اعتبار أن الديمقراطيات لا تتحارب فيما بينها([1]) ([*])، وأنها تسمح بالحرية الفردية، التعبير والعنف،و الملكية هذه الأخيرة تشكل صمام الأمان الذي يعزز الدولة بدلا من تقويضها ويوفر الاستقرار، الذي يفضي في نهاية المطاف إلى تحفيز وتنمية النمو الاقتصادي([2]).

([1]) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 157.

([*])يقوم مضمون نظرية السلام الديمقراطي (Democratic Peace Theory)، على أن الدول الديمقراطية لا تميل إلى محاربة الدول الديمقراطية الأخرى، ولذلك فإن الديمقراطية تعتبر مصدرا للسلام، وقد اقترنت إلى حد كبير بكتابات "مايكل دويل"(Michael Doyle) و"بروس راست" (Bruce Russet)، متأثرين في ذلك بالمخطط الفلسفي لايمانويل كانط "السلام الدائم" الذي يؤكد على: التمثيل الديمقراطي الجمهوري، الالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية. للمزيد من الاطلاع أنظر: جون بيلس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص ص 428-429 .

([2]) Jagdish Bhagwati, op.cit, p 157.

حسب "باغواتي"، فالأدلة المتراكمة التي تشير إلى واقع التجربة التنموية للدول بعد الحرب العالمية الثانية، تبرز أن الدول التي تعتمد على المنافسة الحرة اقتصاديا، تنمو اقتصاديا بشكل أسرع من تلك ذات الاقتصاد الموجه. ويقسم الأنظمة الديمقراطية والإستبدادية وفقا لارتباطها بالأسواق والمنافسة إلى أربعة أنماط، كما ظهرت في واقع ما بعد الحرب،وهي([1]):

-**الديمقراطية مع الأسواق** : والمتضمن للديمقراطيات الغربية، وتظهر الخبرة التنموية لهذه الدول أن أدائها الاقتصادي قوي، ومؤشرات اجتماعية جيدة عموما.

-**الديمقراطية دون الأسواق**: وتمثلها الهند إلى وقت قريب، وتميزت خبرتها التنموية بأداء اقتصادي باهت، ومؤشرات اجتماعية غير مرضية.

-**الحكم الاستبدادي مع الأسواق**: والمتضمن للصين في العقدين الأخيرين، ودول شرق آسيا بين (1960– 1990)م، وكان لهذه الأنظمة أثر سريع على القضاء على الفقر، ومؤشرات اجتماعية مقبولة جدا([2]).

-**الحكم الاستبدادي دون الأسواق**: ويتضمن منظومة الدول الاشتراكية سابقا واتسمت بفشل ذريع في القضاء على الفقر ومؤشرات اجتماعية ضعيفة. وبناء على ذلك يرى أن الأسواق والمنافسة تدعم النمو الاقتصادي مع، أو بدون ديمقراطية.

ويدعم هذا التوجه الدراسة التي قام بها "سيرجي .س بهالا "(Surjit S.Bhalla) 1997م، الذي يؤكد من خلال العديد من الدراسات الإحصائية على أن التكامل بين الديمقراطية والأسواق أي بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية هو عامل محفز، ويدعم قيام التنمية بقوة، فقد أظهرت دراسة لتسعين دولة، في الفترة الزمنية الممتدة من (1973-1990)م، قام خلالها بدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية وأثرها على التنمية، أن هناك تأثيرا ايجابيا في اتجاه تأثير المتغير السياسي على المتغير الاقتصادي([3]). وقد اعتمد في دراسته على متغيرين هما:

نوع الديمقراطية : أي التفرقة بين الديمقراطيات المختلفة من حيث درجة الحرية والمأسسة، فهناك ديمقراطيات هجينة وشكلية وأخرى راسخة ومستقرة.

نوع التنمية : حيث قام بتوسيع مضمون التنمية ليشمل معدلات النمو الاقتصادي، والمتغيرات الإجتماعية ممثلة في: نسبة الالتحاق بالمدارس الثانوية، انخفاض معدلات وفيات الرضع، ليصل إلى

([1]) Ibid, p 157.

([2]) Kelles S. Tsai, "Marketization without democratization in china", **JOURNAL OF USA MARKETS AND DEMOCRACY**. Vol (13), number(06), June 2008, p 12.

([3]) Surjit S.Bhalla,"Freedom and economic growth: A virtuous cycle?"In Axel Hadenius(Ed), **Democracy's victory and crisis**, Cambridge: Cambridge University press, 1997, p 205.

العلاقة الإيجابية بين الديمقراطية كمتغير مستقل والتنمية كمتغير تابع.و لم تنتهي دراسته بعد حتى اتجهت المنظمات الدولية إلى تبني نتائجها الأولية والربط بين الحرية السياسية والإقتصادية.

إذن فالجدل حول الطبيعة العلائقية بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية، وإن لم يحسم بعد(*)، إلا أن الأمر المنطقي أنه قد لا تنمو الدول الديمقراطية بالضرورة بوتيرة أسرع من غيرها من الدول، لكن نموها يكون أكثر ميلا إلى نفع الفقراء، كما أن الفقراء في هذه الدول يكونون أكثر حماية في فترات المجاعة، كما بين ذلك "سن" في دراسته الشهيرة "الديمقراطية: الحل الوحيد للفقر"، فالأنظمة الديمقراطية هي التي تكفل تعبئة وترجمة تلك الإحتياجات إلى مطالب فعالة.

المحور الثالث:ثنائية التنمية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية :نحو بناء علاقة للتكامل.

ان مضمون التنمية الإنسانية بمعنى توسيع الخيارات،يفيد بتوسيع التمكين من السياسة إلى الإقتصاد والإجتماع، اي محتوى التنمية يكون شاملا لجميع الحقوق السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ولعل ما ورد في إعلان الحق في التنمية لدليل على الارتباط بين الديمقراطية والتنمية كحقوق عالمية من حقوق الإنسان، بحيث تسعى إلى تحرير القدرات من خلال تمكين الناس بتوسيع قدراتهم وتوظيفها. فقدجاء التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 2002م، ليسلط الضوء على الركن الثالث من إستراتيجية التنمية الإنسانية في القرن الواحد والعشرين: تعزيز المشاركة من خلال الحوكمة الديمقراطية،فالمشاركة تعزز الوكالة الفردية والجماعية، وتنبع أهميتها من كون أن الفعل الجماعي (collective action)، من خلال الحركات الاجتماعية والسياسية، يشكل دائما محرك التقدم للقضايا المركزية في التنمية الإنسانية.

أولا: نظرية التحديث المنقحة: التنمية الاقتصادية والديمقراطية من منظور التنمية الإنسانية.

يبدو أن تزايد عدد الأنظمة الديمقراطية منذ (1987م-1988م) من 66 إلى 121دولة، حسب مؤشر منظمة بيت الحرية، يؤكد على ظهور التحديثيون الجدد (New – Modernism) حيث يتم الربط حسبهم بين الإقتصاد الحر والديمقراطية، **وسنحاول تلخيص أهم تحليلات المنظور التحديثي الجديد، تبعا للعناصر الآتية:**

(*) تؤكد الدراسات التجريبية أنه ما من ترابط واضح سلبيا أو ايجابيا بين الديمقراطية، وبين مضمون التنمية القائم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وفي المقابل أظهرت بعض الأنظمة الاستبدادية في بعض الدول مرونة متزايدة في الانضباط الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية. أنظر:

Said Adejumobi, op.cit, pp 5, 6.

1- مسار تأثير التنمية الاقتصادية على الديمقراطية وفق منظور ما بعد التحديث.

يرى كل من "رونالد أنجلهارت" (Ronald Inglehart)، و"كريس ويلزل" (Chris welzel) و"هانس ديتر كلينجمان" (Hans – Dieter Klingemann)، أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التنمية الإقتصادية تؤدي إلى التغيرات القيمية الثقافية والتي تفضي إلى الإنتقال والترسيخ الديمقراطي([29]).

ويبدو أن بؤرة التركيز الجديدة للمنظور التحديثي، تعاكس توجه "هنتنغتون" نحو اعتباره أن الصراع سيكون في فترة ما بعد الحرب الباردة سيكون بين الحضارات، وإنما سيكون بين الثقافات، وهذا ما يعكسه التنامي المتزايد للتهديدات الأصولية أو الإرهابية في العديد من المناطق العالمية([30]).

وينطلق تحليل "أنجلهارت وآخرون" للعلاقة بين التنمية الإقتصادية والديمقراطية في اتجاه تأثير الأولى على الثانية من خلال متغيرات وسيطة، حيث تشكل التنمية الإقتصادية والإجتماعية، التغير الثقافي،والديمقراطية، متلازمة متماسكة للتغير الاجتماعي، هذه المتلازمة ليست محددة عن طريق نظريات التحديث الكلاسيكية، ويشار لهذه المتلازمة بـ "التنمية الإنسانية"، وهذه المكونات الثلاث هي([31]):

1. المتغير الإقتصادي والإجتماعي.
2. المتغير الثقافي.
3. الديمقراطية.

وكل هذه المكونات الثلاثة تشترك في كونها ترمي لتحقيق هدف واحد مشترك هو توسيع خيارات الناس وفق المسار التالي:

العملية الأولى: التنمية السوسيو اقتصادية تشكل أساس المكون المادي للخيار الإنساني، ويعمل على توسيع خيارات الناس، عن طريق توفير الموارد الفردية لهم، وهي بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، لا ترتبط فقط بحالة التغير الكمي في المعطيات المادية، بل هي تعبر عن عملية تشمل متغيرات مترابطة وبشكل وثيق.

العملية الثانية: تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية ومظاهرها: طول العمر، تزايد مستويات الأمن الوجودي، توسع الأسواق، يؤدي إلى توسيع قنوات التعبئة الاجتماعية وتعزيز التفاعلات الإنسانية، وشبكات التواصل الاجتماعي بين المجتمعات، وتعمل على تحويل العلاقات السلطوية إلى علاقات تساومية / صفقات تعاقدية، ومن ثم انعتاق الناس من الروابط التراتبية (الهراركية الصلبة التي تقيد الإستقلالية) وتهدف إلى صياغة قيم جديدة بدلا عن القيم القائمة في المجتمع كظهور الثقافة المدنية، قيم تحديث الفرد، القيم ما بعد المادية، قيم ليبرالية، قيم التعبير الذاتي، قيم

إنعتاقية، قيم متركزة على الإنسان، ومهما كانت الاصطلاحات فالتغيير القيمي يتم بالإنتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المشاركة، ومن قيم البقاء على قيد الحياة إلى قيم التعبير عن الذات([32]).

العملية الثالثة: التنمية الإقتصادية والإجتماعية تنعكس على الأداء الديمقراطي للمؤسسات السياسية، وبالتالي تشكل القاعدة المؤسساتية كأساس لقيام الديمقراطية الفعالة أين يتم توسيع خيارات الناس، وحماية هذه الخيارات.

2:سبب أسبقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية: في محاولتهما لتقديم نسخة تحديثية منقحة، ينطلق "أنجلهارت" و"ويلزل" من قناعة قوية، باعتبار أنه من منظور التنمية الإنسانية، فإن التسلسل السببي بين مكوناتها الثلاث، يكون من التنمية الإقتصادية، باتجاه الديمقراطية، والسؤال المطروح هو لماذا؟ إن التنمية الاقتصادية تفضي إلى الديمقراطية بقدر ما توفر توليفة من التغيرات الهيكلية والقيمية المحددة، تتمثل غالبا في زيادة نسبة التعليم والمعرفة، زيادة حجم الطبقة الوسطى، تغيرات ثقافية معينة لاسيما منها التحول في قيم ودوافع الناس وزيادة قيم التعبير عن الذات، التغيير المؤسساتي، تراجع الحروب، لكن العامل الأساسي في نشوء وبقاء الديمقراطية يعود للتغير الثقافي، وأهم مسلماته هي أن التحديث:

- يحقق ارتفاع مستوى التعليم، وانتقال قوة العمل إلى المهن التي تتطلب التفكير المستقل، ويجعل الناس أكثر استعدادا للمشاركة والتدخل في الحياة السياسية.
- التحديث يؤدي إلى ظهور مجتمعات المعرفة.

التحديث يحقق الأمن الاقتصادي، وبالتالي يصبح تحقيق قيم البقاء على قيد الحياة أمرا مفروغا منه، وباتساع دائرة قيم: التعبير عن الذات وطموحات الحرية والإستقلالية وتزايد رغبة الإنسان في تحقيق خياراته الحرة، والتأكيد على حرية اختياره السياسي والمطالبة بالحريات المدنية والسياسية، يكون بذلك قد تشكل الأساس لإقامة مؤسسات ديمقراطية([33]).

غير أنه في هذا السياق من المهم التمييز بين الديمقراطية الناشئة الإنتخابية (الشكلية، الاستبدادية، الهجينة)، التي يمكن فرضها على أي مجتمع تقريبا وتتسم باستشراء الفساد والفشل في تطبيق سيادة القانون، وبين الديمقراطية الفعالة التي تقوم على نقل سلطة النخب إلى الشعب، حيث تشير أدبيات النظرية السياسية، إلى أن جوهر الديمقراطية هو أنها "تمكن المواطنين العاديين"([34])، وهي تستمر وتترسخ طويلا، إذا ما اقترنت ببنية تحتية تقوم على الموارد الإقتصادية، والعادات التشاركية واسعة النطاق، والتركيز على الإستقلالية.

3: مقومات النسخة التحديثية المنقحة : مما تقدم يمكن استخلاص مميزات النسخة التحديثية المنقحة، والتي تميزها عن النسخة الكلاسيكية فيما يلي([35]):

أ-عملية التحديث ليست خطية، فهي لا تتحرك في نفس الاتجاه على مر الزمن، فبدلا من ذلك قد تصل العملية إلى نقطة انعطاف، وتشير الأدلة التجريبية أن كل مرحلة من مراحل التحديث تتميز بتغيرات معينة (قيم معينة):

- **المجتمع الصناعي**: حيث يجلب التصنيع، البيروقراطية، التسلسل الهرمي، مركزية السلطة، العلمانية، التحول من القيم التقليدية إلى العلمانية العقلانية.
- **المجتمع ما بعد الصناعي (المجتمع المعلوماتي)**: يجلب تغيرات ثقافية أخرى، والتي تتحرك في اتجاه مختلف وتوجه جديد نحو التركيز على الاستقلالية الفردية، قيم التعبير عن الذات كسبيل للتحرر (Emancipation) والإنعتاق المتزايد عن السلطة.

ب-التحديث ليس التغريب:على عكس الخطاب التحديثي الكلاسيكي المرتكز على التمركز العرقي الغربي.

ج-التغير الإجتماعي والثقافي هو مسار يعتمد على مسألة التاريخ والخصوصية، فعلى الرغم من ميل التنمية الإقتصادية إلى إحداث تغيرات قيمية إلا أن القيم الروحية والدينية تترك بصمة دائمة في وجهات النظر والقيم، وتعكس نظام القيم بين القوى التحديثية وتأثير استمرارية التقاليد، وذلك بعكس نظرية التحديث الكلاسيكية التي ترى في التغير النمطي من (التقليد / الحداثة) بزوال التقاليد والدين([36]).

د-التحديث لا يحقق الديمقراطية تلقائيا، وبدلا من ذلك وعلى المدى الطويل يؤدي إلى تغيرات اجتماعي وثقافية، تجعل من الديمقراطية أمرا محتملا على نحو متزايد.

ثانيا:العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الإقتصادية من منظور التنمية الإنسانية.

بناء على النتائج غير الحاسمة التي تم التناقض بشأنها بين الإتجاهين النظري والتجريبي بشأن العلاقة بين النمو الإقتصادي والديمقراطية، عمد بعض الباحثين العمل على توسيع نطاق المفهوم ليشمل التنمية الإنسانية، ومن بين هذه الدراسات، الدراسة التجريبية التي قام بها "دايموند" التي قام من خلالها بتحليل عبر وطني للارتباط بين المتغيرين عام1990م، بالإضافة إلى مدى تأثيرها على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وتوصل إلى أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية هي اقوى عند استخدام مؤشر التنمية البشرية([37]). ويستدل "دايموند"، على اختياره لمؤشر التنمية البشرية (HDI) باعتبار أنه مقارنة مع نصيب الدخل الفردي من الدخل القومي (GPA) فإن دليل التنمية البشرية الاقتصادية والاجتماعية يبين بصورة أكثر وضوحا مستويات الرفاه الإنساني([38]).

وتبعا لذلك هناك ضمن هذه الدراسات، التي تتوجه نحو الربط بين المفهوم الموسع للديمقراطية، والمفهوم الموسع للتنمية، والمغزى من هذه الفكرة هو تحديد أربع سبل ممكنة للربط بين نوعي الديمقراطية (الحد الأدنى والموسع)، ونوعي التنمية (كمرادف للنمو، والتنمية الإنسانية).

وبذلك فإن ديمقراطية الحد الأدنى لا تتماشى مع فكرة التنمية كمرادف للنمو الاقتصادي ولا مع المفهوم الموسع، كما أن الديمقراطية الموسعة لا تتماشى مع هذا المضمون. في حين هناك علاقة نوعية بين ديمقراطية المشاركة، والتنمية بوصفها عملية ربط القدرات بالخيارات. إن التنمية بهذا المعنى – المعياري- البنائي، تفترض الإعتراف السياسي، وشرعية الإحتياجات التنموية، فإذا كانت الإحتياجات هي قاعدية وتخص الأغلبية، فالديمقراطية الموسعة تفتح المجال واسعا لتجعل هذه التنمية ممكنة، وذلك بإدماج وإشراك كافة المواطنين على حد سواء في عملية صياغة الإحتياجات التنموية، واتخاذ القرارات التي تمكن من تلبية تلك الإحتياجات، والتنفيذ الفعلي لتلك القرارات([39]).

مما تقدم يظهر أن منظور التنمية الإنسانية رؤية أكثر إيضاحا لأهمية توافر الديمقراطية كأساس لنهج التنمية الإنسانية، لأنه من المرجح أنها ستسفر عن "أفضل نتائج التنمية الإنسانية كتحسين النتائج التعليمية والصحية [(40)]للفقراء، تفعيل دور المواطنين في مناقشة القضايا التي تخص حياتهم، وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمنافع الاجتماعية، لأن التنمية بهذا المضمون تقوم على "قدرة الناس على مساعدة أنفسهم، والتأثير على العالم"([41]). وهذه القدرة لفعل أي شيء من قبل الفرد لنفسه أو للآخرين في المجتمع، حسب "سن" و"دراز" هي من بين الحريات الأساسية، وهي سبب لقيمة الذات والحرية والكرامة حتى للناس الفقراء ماديا([42]). ومنه تعد المشاركة في تصميم قواعد المؤسسات التي تحكم حياة الأفراد، عنصرا جوهريا للكرامة الإنسانية، وبناء على ذلك فإن الممارسة الديمقراطية هي قيمة في حد ذاتها، مهما كانت نتائجها التنموية وتنبع هذه الأهمية التنموية الخاصة بالديمقراطية من كونها، تدعم قدرة المواطنين على المشاركة الفعالة، التي تقوم على مدى تمكينهم علميا أو عمليا من خلال أدائها للعديد من الأدوار المتكاملة .

الخاتمة:

أدى اعتبار أنموذج التنمية الإنسانية، كأنموذج تنموي بديل بتأكيده على تفعيل الجانب الإنساني للتنمية المرتبط بكافة الأبعاد الإنسانية، بحيث يكون الإنسان الفرد وحدة أساسية في التحليل التنموي لهذا الأنموذج. في سياقه يصبح النمو الاقتصادي مدخلا ماديا له أهميته، ولكن ليس هدفا في حد ذاته. لتصبح التنمية تعبر عن تنمية الإنسان، بتمكينه من حقوقه السياسية ،الاقتصادية والاجتماعية .الأمرالذي استدعى إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، من البحث في جدلية البناء، إلى وحدة المضمون والتلازم والارتباط من خلال التأسيس لمفهوم أشمل وأعم هو التنمية الإنسانية.وفي نطاق تحليلنا لهذا التلازم توصلنا لمايلي من نتائج:

-من منظور التنمية الشاملة (التنمية الإنسانية) فان كلا من التنمية والديمقراطية تعبر عن حق من حقوق الإنسان، فلا يمكن أن يمارس الإنسان في سياق مفهوم المواطنة حقوقه السياسية

المتمظهرة في المشاركة السياسية، وحرية الرأي والتعبير، والمعارضة إلا إذا كان قد استفاد من الحق في التنمية وما يترتب عليها اقتصاديا واجتماعيا.

-شكلت العلاقة بين التنمية والديمقراطية مجالا للسجال العلمي والسياسي، فعكست الأدبيات النظرية التي تناولت بالدراسة والتحليل العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية دلالات قيمية وإيديولوجية تعبر عن الأنماط الحضارية الغربية،كما تم فرض اتجاه الارتباط بين السياسة والاقتصاد فقد كانت نقطة البدء مع ظهور دراسات المنظور التنموي، وقد غلبت عليها النظرة المعيارية التي تتضمن فرض منظومة القيم الغربية وتهدف لتغليب المركزية العرقية الغربية،وخاصة منها الأوربية،وفي ذلك أدى التوسع والتسارع في ديناميكية العولمة، لإعطاء دفعة قوية للتنظير الغربي الليبرالي ونشر قيمها السياسية والاقتصادية على نطاق عالمي.

-ذهبت العديد من الدراسات إلى اعتبار أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعد شرطا أوليا لتحقيق الديمقراطية، وانطلاقا من هذه الفرضية ظهر الأنموذج التنموي التحديثي، الذي يحتوي جميع الأبعاد النظرية للعلاقة في اتجاه جعل المتغير الاقتصادي، متغيرا أصيلا، تتشكل بخصائصه وتتحدد باقي المتغيرات الأخرى،فبالاعتماد على النظرة المادية تتجه الأدبيات المنضوية ضمنه إلى إقامة علاقة طردية حتمية لازمة أو سببية، بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل والتنمية السياسية كمتغير تابع.

-يذهب أنصار مسار "الديمقراطية أولا" إلى اعتبار أن الديمقراطية تؤسس لقيام التنمية الاقتصادية،لكن لا يجب أن تختزل في مجرد كونها آلية انتخابية، وإنما يجب أن تتجاوز ذلك المفهوم إلى آخر أشمل، تكون لها من خلاله آثار واضحة على المشروع التنموي، وتضمن مشاركة الناس بشكل متصل ومستمر في صنع القرار بعد الانتخابات، بحيث تؤثر الجهود الجماعية للأفراد على فرص حياتهم، وتقدم تعبيرا عمليا لحياة منظمة يمكن التنبؤ بها للناس، تولد الإنصاف، العدالة في السلطة، وفي توزيع الموارد، وتمكين الناس، وبهذا المضمون ستكون الديمقراطية حتما وسطا ملائما لتحقيق نمو اقتصادي مطرد، وظروف معيشية عالية الجودة.

من خلال ما تقدم في سياق البحث في العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية تبين أن هناك مستويين للتحليل : المستوى الأول :مستوى التنمية الاقتصادية كمرادف للنمو الاقتصادي، الذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات فقد يكون مؤشرا للتنمية الريعية، ولا يعبر عن مستوى متقدم للتنمية الاقتصادية، وعليه فإن نتائج الدراسات التجريبية لا تزال غير حاسمة في تأكيد طبيعة العلاقة،والبناء الشرطي بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. وذلك لعدم تبلور شكل وطبيعة التأثير وفق قاعدة منطقية، تؤدي مقدماتها إلى نتائج محددة وموضوعية.

المستوى الثاني :مستوى التنمية الإنسانية ومن هذا المنظور تكون العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية علاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل.باعتبارهما متكاملان ويعززان بعضهما البعض .

قائمة المراجع

([1]) Cherif Bassiouni, « Toward a universal declaration on the basic principles of democracy: from principles to realization »; in David Betham and others, **Democracy: it's principles and achievement**, Geneva: Inter Parliamentary Union, 1998, p 05.

([2])Raphël Canet, « **Qu'est ce que la gouvernance**? ». Dans *Séminaire Les nouveaux modes de gouvernance et la place de la société civile: conférence organisé par le Service aux collectiv ités de l'UQAM, tenue à l' Écomusée du fier monde* (Montréal, 16 mars 2004. Conférence de la chaire MCD. 2004.

www.institutidrp.org/contributiongidrp/canet_gouvernance/20mars%202004.pdf.

([3]) حسن كريم، "مفهوم الحكم الصالح"،في إسماعيل الشطي وآخرون، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (ندوة)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2006،ص 108.

([4]) Jurgen Habermas, "Three normative models of democracy, democratic and constitutional theory today", **CONSTELLATIONS**, volume (1), N° (01), 1994, p 02.

([*]) تحدث ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) عن المفهوم انطلاقا من أطروحته حول "**تجسيد الحرية المحلية للمواطن**" في اختيار بدائله التنموية، وهو ما تحقق سنة 1977، حيث أقرت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة "الحق في التنمية" كأحد مبادئها الأساسية.

([5]) الأمم المتحدة، لجنة حقوق الإنسان، **إعلان الحق في التنمية**. الأمم المتحدة، جنيف، جوان 2011. ص 25.

www.ohchr.org.

([6]) Russel J. Dalton, Doh C.Shin and Willy Jon, « Understanding democracy: Data from unlikely places **», JOURNAL OF DEMOCRACY**, volume (18), N°(04), October 2007, p 144.

([7]) Oyekan Adeolu Ouwaseyi, , « Democracy and Africa's search for development", **THE JOURNAL OF PAN AFRICAN STUDIES**, vol (03), n° (01), Septembre 2009, p 216.

([8]) سعد طه علام، **التنمية والدولة**، ط2، القاهرة: دار طيبة، 2004، ص 10.

([9]) محمد شفيق، **التنمية الاجتماعية: دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، (ب.س.ن)، ص 13.

([10]) سهير حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2007، ص 22.

([*]) يعتبر الإعلان العالمي عن الحق في التنمية، مرجعية تنموية لكل المنادين بالمفهوم المتكامل للتنمية، وقد تم اعتماده في 4 ديسمبر 1986، من قبل هيئة الأمم المتحدة.

([11]) Amartya sen, **Development as freedom**, London: Anchor Books, 1999, p 03.

([12])نادر فرجاني، "التنمية الإنسانية: المفهوم والقياس"، **المستقبل العربي**، العد(283) ، سبتمبر 2002، ص 70.

([13])Rahul Bhardwaj, Shahanawaz Ansari, and Y.S.Rajput, « Human development » **INTERNATIONAL JOURNAL OF SCIENTIFIC RESEARCH, ENGINEERING & TECHNOLOGY**, vol(1), issue (5), August 2012, p 304.

(1)United Nations Development Program, Human Development Report1990, **"Defining and Measuring human development"** New York: Oxford university press,1990,p10

([15]) نادر فرجاني، **"التنمية الإنسانية"، تعقيب**، في إسماعيل الشطي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص 126.

([*]) الاحقيات (Entitlements)، هي السلع التي تستطيع الوحدة الاجتماعية: فرد أو أسرة امتلاكها، أنظر.

Amarty Sen, development as freedom, op.cit, p 75.

([16]) نفس المرجع .

([17]) نادر فرجاني، **التنمية الإنسانية في الوطن العربي، رؤية مستقبلية**، عمان: مؤسسة عبد المجيد شومان، 2001، ص 102.

([18]) Fond Arabe de Développement Economique et Social, et PNUD,) rapport arabe sur le développement humaine 2002, op.cit, p 18.

([19])United Nation Development Program, Human Development Report 1990,Op.cit, p 10.

([*])يشير مفهوم الفعاليات (Functionings) إلى الفعل الذي يقدر الإنسان على فعله والقيام به، فقد تكون فعاليات أولية كالغذاء الكافي، الصحة،.. كما أنها قد تكون مركبة كالمشاركة في المنظمات المجتمعية، أو التمتع باحترام الذات.

ويشير مفهوم القدرات (Capabilities) إلى منظومة من الفعاليات التي يثمنها الإنسان ويقوم بتحقيقات، والقدرة هي صنف من الحرية، وتعكس الحرية في تحقيق هذه الفعاليات وتوسيع خيارات الإنسان يقابله تعزيز قدراته، انظر:

Amartya Sen, , op.cit, p 25.

([20]) Amartya Sen, development as freedom ,op.cit, p 24.

([21])علي فهد الزميع، "**تجربة الانتقال إلى الديمقراطية في دولة الكويت**"، في علي خليفة الكواري وآخرون، **لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب؟ دراسة مقارنة لدول عربية مع دول أخرى**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 118.

([22]) Mahbub Ul Haq, **Reflections on human development**, New York: Oxford University Press, 1995, p 13.

([**])"Wealth is evidently not the good we are seeking for, it is merely useful and for the sake of something else ".ibid Mahbub Ul Haq, op.cit , pp 13-14.

([23]) United Nation Development Program, Human Development Report, 1993, New York : Oxford University Press, 1993, p 03.

([*])يشير المنظور التاريخي للتنمية بان المقصود بالمصطلح التنمية الاقتصادية، ويتم قياسها بمؤشر الدخل القومي للفرد، في حين كانت التنمية السياسية حسب المنظور التحديثي وكما يعتبرها "باكنهام" (Packenham) فإن التنمية السياسية ترادف الديمقراطية والتحديث السياسي، أنظر: محمد نصر عارف، **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**، مرجع سابق الذكر، ص 233.

([**]) ظهر مصطلح النظام العالمي الجديد، بعد نهاية الحرب الباردة للدلالة على التغير في طبيعة الفواعل وأدوارها، فقد ظهرت إلى جانب الدول كوحدات أساسية ذات سيادة فواعل أخرى غير رسمية عالمية.

([24]) Thomas Risse Kappen,"Ideas do not float freely :Transnational coalitions,domestic structures, and the end of the cold war", **INTERNATIONAL ORGANIZATION**,vol(48),n°(02),spring1994,p186.

) جلال معوض عبد الله، "العلاقة بين الديمقراطية والتنمية: دراسة نقدية"، في نيفين عبد المنعم مسعد ومحمد السيد سليم (محرران)، [25]**(العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص 05.

([26]) Jean Drèze and Amartya Sen**, India: Development and Participation,** Delhi: Oxford University Press, 2002, p: 323.

([27]) Séverine Deneulin, « Democracy and political participation», inSéverine Deneulin, and Lila Shahani, **An introduction to the Human Development and CapabilityApproach: Freedom and Agency,** UK: Earthskan, 2009, pp185-186.

([28]) Lycian W. Pye, **" Political development and foreign Aid",Historical Collection,Ref HC(60),n°(52),** pp 19-20. http://pdf.USAID.gov/pdf_docs/PNABT

([29])Ronald Inglehart, Christian Welzel, Hans–Dieter Klingemann, "**Human Development as a Theory of Social Change: A Cross – Cultural Perspective**" , An Organized Research Unit, Irvine :University of California, CSD Center for the Study of Democracy, p 01. www.democ.uci.edu.

([30]) Wolfgang Zapf, op.cit, p 04.

([31]) Ronald Inglehart, and Christian Welzel, and Hans –Dieter Klingemann," op.cit, p 01.

([32]) Ibid. see also : Ronald Inglehart, **Modernization and Post Modernization: Cultural, Economics and Political Change in 43 Societies**, Princeton, New jersey: Princeton university press, 1997, pp 45-46.

([33]) Zehra F. Arat, op.cit, p 43.

([34])Ronald Inglehart, and Chris Welzel "How Development Leads to democracy: what we know about modernization",op.cit, pp36-37.

See also: Zehra F. Arat, op.cit, p 44.

([35])Ronald Inglehart, and Christian Welzel, **modernization, cultural change and democracy human development sequence**: op.cit, p 37.

([36]) Ronald Inglehart, Wayne E. Baker, "Modernization, cultural change and the persistence of traditional values**". AMERICAN SOCIOLOGICAL REVIEW**, vol (65), N°(1), February 2000, p 46.

See also:Ronald Inglehart, "Globalization and post modern values" ,**THE WASHINGTON QUARTERLY**, Vol(23) ,N°(1), Winter 2000, pp 227-228.

([37])Olle Berggren, **« Democracy and human development: across national analysis** », Bachelor's Thesis in Development Studies, Sweden: Lund University ,Department of Political Sciences, 2012, p 08.

([38]) Larry Diamond, »Economic Development and Democracy Reconcidered", **AMERICAN BEHAVIORAL SCIENTIST**, vol (35), n° (4-5), March-June1992, pp 450-489.

([39]) LarsRudebeck,op.cit, p 22.

([40]) Amartya Sen, **Development as Freedom**, op.cit, p 18

([41]) Lars Rudebeck,op.cit , pp 23-24.